نراقبه »(٢٥). فهل كان لهذا الامر (علاقة ستاندارد أويل باللجنة) مـــن تأثير على التوصية السرية التي اتخذتها اللجنة ودعت فيها الى «ان تبقى سوريا التي تشمل لبنان وفلسطين موحدة وأن توضع تحت ادارة انتدابية واحدة وأن يطلب من أميركه بأن تكون الدولة المنتدبة على سوريا »(٢٦). ان تأثير شركـــة ستاندارد أويل على صنع السياسة الاميركية في تلك الفترة يقوي اليقين بتأثير هذه الشركة على توصيات لجنة كنج ــ كرين . ويتوضح تأثير هذه الشركة النفطية في رسالة سرية بعث بها السير جيديز ، السفير البريطاني في واشنطن الى وزير الخارجية البريطانية ، يتحدث فيها عن « العلاقات الوثيقة التي قامت في أثناء الحرب بين شركـــة ستاندارد أويل والادارة [الاميركية]، وهي علاقات امتدت الى بعض أعضاء المجلس التشريعي [الكونجرس]، وهذا **التقارب** [التأكيد في الاصل] قام بشكل رئيسي نتيجة جهود السيد بدفورد ، رئيس شركة ستاندارد أويل ، الذي وهب خدماته للحكومة ليكون مسؤولا عن توجيه الموارد النفطية مقابل راتب اسمي مقداره دولار واحد في السنة » ، وتحدثت الرسالة كذلك عن « النفوذ الذي اكتسبته الشركة في دوائر الادارة [الاميركية] »(٢٧).

ان هذا النفوذ الذي اكتسبته الشركة أهلها لتلعب دورا متميزا في صراع المصالح النفطية البريطانية ــ الاميركية في فلسطين (كما في غيرها) ، والقيام بضغط كبـــير مباشر ومن خلال الادارة الاميركية ، للتأثير على الموقف البريطاني الذي كان يعارض القيام بأية عمليات نفطية في فلسطين . وقد قاتلت الشركة معركتها على أكثر مـــن صعيد لتحقيق أهدافها ، بدءا من محادثات السلام التي كانت تجري في باريس ، مرورا بالاتصالات المباشرة وانتهـــاء بالضغط الدبلوماسي . ففـــي ٢١ أيار ١٩١٩ تلقـــى المفاوضون الاميركيون في مؤتمر باريس للسلام تعليمات بأن يطالبوا بالموافقة على ان يقوم الاميركيون بالتنقيب عن الزيت في العراق وفلسطين غير أن المندوبين البريطانيين رفضوا هذه المطالبة(٢٨). وفي آب ١٩١٩ قام مندوب من شركة ستاندارد أويل بمقابلة الكولونيل فرنش ، القائم بأعمال الضابط السياسي الرئيسي في الحملة المصرية ، في القاهرة وقدم اليه طلبا بأن تقوم الشركة باستئناف عملياتها في فلسطين . ويبدو ان ممثل الشركة كان قادرا على اقناع الادارة البريطانية في فلسطين بحقوق الشركة . فقد ذكر فرنش في رسالة بعث بها الى كرزون عن هذه المقابلة ان الشركة « اقتنعت الادارة بأنه لا يوجد شكوك بالنسبة للحقـــوق التي حصلت عليها مـــن الحكومة العثمانية السابقة ... وان الشركة معنية بثلاثة أصناف من العمليات : ١ ــ العمليات التي كانت الحكومة التركية قد وافقت عليها نهائيا والتي بدأ العمل في بعضها فعلا مثل بناء الطرق وغيرها ، وان كانت الشركة لم تقم بالحفر . ٢ ــ العمليات التي وافق عليها مجلس الدولة في الحكومة التركية ولكن لم يباشر العمل فيها . ٣ ــ العمليات التي وافقت عليها دوائر الحكومة التركية ولم تعرض على مجلس الدولة والشركة ترغب في مواصلة العمل في العمليات التي تقع تحت الرقم واحد ، وهي تملك في القدس كافة الوثائق المتعلقة بحقوقها ، وبامكانها أن تعرضها على الادارة المحلية » . وقد طلب فرنش من وزير الخارجية البريطانية أن يأذن للشركة بالبدء بعملياتها مـــع توصية بالسماح لها بذلك(٢٩). غير ان كرزون كان حاسما في منع القيام بهذه العمليات ، فأبلغ فرنش انه « لا يمكن السماح بذلك ، الى أن تسوى مسألة الانتداب »(٣٠).

وعلى صعيد الضغوط الدبلوماسية أصدر بريكنريدج لونج ، نائب وزير الخارجية الاميركية ، في تموز ١٩١٩ تعليماته للسفير الاميركي في لندن بأن يحاول معرفة ما اذا كانت هنالك مطالب ادعاءات بترولية أخرى في فلسطين ، وما اذا كانت السلطـــات العسكرية البريطانية قد سمحت لاصحاب اية امتيازات اخرى كان قـــد تم الحصول